

GC(67)/1/Add.4
28 آب/أغسطس 2023

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية السابعة والستون

جدول الأعمال المؤقت

بند إضافي مطلوب إدراجه في جدول الأعمال المؤقت

- 1- في 23 آب/أغسطس 2023، تلقت الأمانة طلباً من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية، لإدراج بند بعنوان "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماناتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار" ضمن جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية السابعة والستين (2023).
- 2- وعملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر العام، يُدرج هذا البند، بموجب هذه الوثيقة، في قائمة تكميلية ستُعَمَّم في موعد لا يتجاوز 5 أيلول/سبتمبر 2023. ومرفق طيه نص المذكرة الشفوية الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لها بشأن إدراج هذا البند.
- 3- ويُقدّم اقتراح، لكي ينظر فيه المكتب، بأن يأتي هذا البند في جدول الأعمال المؤقت بعد البند المعَمَّم في الوثيقة GC(67)/1/Add.3 وأن يناقش أولاً في الجلسة العامة.

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية في فيينا

رقم CPMV/2023/89

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال الذي اعتمد بتوافق الآراء في أثناء اجتماعات مجلس المحافظين على التوالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، وكذلك في دورة المؤتمر العام السادسة والستين، والمعنون "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضماناتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار"، يُشرف البعثة أن تطلب بأن يظل هذا البند مدرجاً في جدول أعمال الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام المقرر عقدها ابتداءً من 25 أيلول/سبتمبر 2023. ومرفق طيه المذكرة الإيضاحية ذات الصلة.

وتأمل البعثة الدائمة للصين أن تُعمّم هذه المذكرة الشفوية معاً مع الوثيقة ذات الصلة الداعمة لها على النحو الواجب على جميع الدول الأعضاء في الوكالة في الوقت المناسب.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة إيضاحية

في 15 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا عن إقامة شراكة أوكوس، والتي بموجبها ستدعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اقتناء أستراليا لغواصات تعمل بالطاقة النووية. وفي 13 آذار/مارس 2023، أعلن قادة الأطراف في شراكة أوكوس عن خطة التعاون الخاصة بهم، وبعدها جاء بيان صادر عن المدير العام غروسي في اليوم التالي.

والتعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس هو أول حالة في التاريخ تشهد نقل مفاعلات لغواصات تعمل بالطاقة النووية ومادة اليورانيوم الشديد الإثراء الصالح للاستعمال في صنع الأسلحة من دول حائزة لأسلحة نووية إلى دولة غير حائزة لها بتحالف عسكري. ويتجاوز هذا التعاون عتبة الانتشار النووي، ويشكل سابقة فريدة من نوعها تنطوي على تحديات كبيرة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي تُمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. إن طلب أستراليا بدء مفاوضات مع الوكالة بشأن وضع ترتيب بمقتضى المادة 14 من اتفاق الضمانات الشاملة يمثل حالة غير مسبوقة، وينطوي على سلسلة من المسائل المثيرة للجدل.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وضع مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة البند المعنون "نقل المواد النووية في سياق شراكة أوكوس وضمانياتها من جميع الجوانب في إطار معاهدة عدم الانتشار" على جدول أعمال اجتماعاتهما للمرة الثامنة على التوالي. ومنذ الإعلان عن خطة التعاون في سياق أوكوس في مجال الغواصات النووية في آذار/مارس الماضي، ظلت المناقشات الحكومية الدولية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتقدم بشكل أعمق. وتم استعراض مختلف جوانب وتأثيرات تعاون شراكة أوكوس، بما في ذلك تأثيره على الممارسة التاريخية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات، فضلا عن أهمية الالتزام بتقليد الشمولية والتوافق. كما جرت مناقشات جادة بين الدول الأطراف خلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026. ومن خلال المناقشات المذكورة أعلاه، أدرك المزيد والمزيد من الدول الأعضاء في الوكالة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن قضية أوكوس تتعلق بمصالح الجميع، وتم التعبير عن المزيد والمزيد من وجهات النظر والأفكار والمخاوف المختلفة.

وكل ما سبق يوضح تماما أهمية وضرورة استمرار عملية المناقشة الحكومية الدولية حول شراكة أوكوس. ولذلك، يأمل الوفد الصيني في أن تتمكن جميع الدول الأعضاء المهمة في الوكالة من مواصلة تعزيز المناقشة الحكومية الدولية المفتوحة والشاملة والشفافة في المؤتمر العام السابع والستين، بهدف تسهيل قيام جميع الدول الأعضاء بالتعبير عن آرائها ومخاوفها ودعم نظام ضمانات الوكالة والنظام الدولي لمنع الانتشار النووي.